دراسة اقتصادية صادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

مصر 2024

الملخص التنفيذي

فبراير 2024

- تراجع مستويات النمو في ظل التحديات الاقتصادية
- الاسراع بالتحول الأخضر في مصر
- إفساح المجال أمام نشاط القطاع الخاص
- إنشاء فرص عمل جديدة بنوعية أفضل

OECD

تراجع مستويات النمو في ظل التحديات الاقتصادية

حتى وقت قريب، حافظت مصر على مستويات النمو بصورةٍ أفضل من البلدان المجاورة في مواجهة سلسلة من الصدمات الخارجية الكبرى، وتم مؤخراً تكثيف الجهود المبذولة للإصلاح في مجالات عديدة. ورغم ذلك، شهد النمو تباطؤاً في عام 2022، مع ارتفاع مستويات التضخم وخروج رؤوس الأموال الضخمة إلى الخارج، مما أدى إلى نقص في العملة الأجنبية وانخفاض قيمة الجنيه المصري عدة مرات.

تضرّرت مصر بشدة من ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. وارتفع التضخم بالرغم من إبقاء أسعار الطاقة تحت السيطرة من خلال تثبيتها. وأصبح مدى التضخم واسع النطاق وانخفضت قيمة العملة، حتى بلغ التضخم مستويات غير مسبوقة في عام 2023. وكان الدعم المالي الحكومي والمتضمن التوسع في برامج التحويلات النقدية الموجَّهة، سبباً في دعم الاستهلاك الخاص. وشهد النشاط التجاري تراجعاً بسبب زيادة تكلفة التمويل وضعف إمكانية الحصول على العملة الأجنبية وزيادة درجة عدم اليقين في أعقاب خروج رأس المال الأجنبي بشكل كبير بلغ نحو 20 مليار دولار أمريكي (4.7% من الناتج المحلي الإجمالي). وكانت مصر معرّضة بشكل خاص لخروج رؤوس الأموال منها، بسبب العجز الكبير في حسابها الجاري وارتفاع نسبة الدين العام (الشكل 1)، والذي تم تمويله بشكل متزايد من الخارج. وقدَّم صندوق النقد الدولي مساعدات مالية في أواخر عام 2022، وهي الحزمة الرابعة خلال ست سنوات. وفي إطار برنامج صندوق النقد الدولي الأخير، قامت مصر بتوسيع نطاق الإصلاحات لتقليص نسبة الدين العام والاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي.

الشكل 1. الاختلالات الكبيرة على صعيد الاقتصاد الكلي

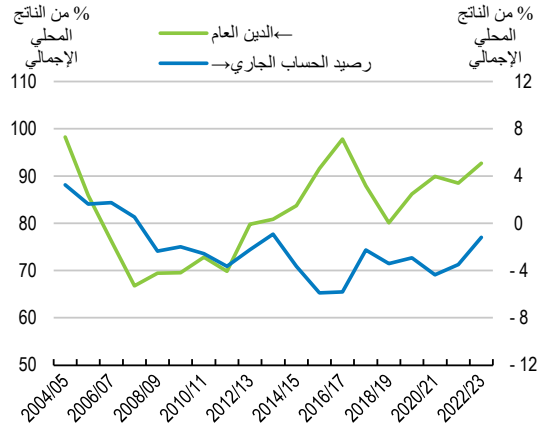

المصدر: البنك المركزي المصري وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي التابعة لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023.

من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 3،2% في السنة المالية 2024/2023، لكنه سيتعافى تدريجياً بعد ذلك (الجدول 1). سيتعافى الاستهلاك على الرغم من التوقف التدريجي للدعم المالي شريطة تراجع مستويات التضخم. ومن المتوقع أن يكون انتعاش الاستثمار بطيئاً حيث ستظل تكلفة التمويل مرتفعة لبعض الوقت. ومن المتوقع أن تعاود الصادرات الارتفاع في حالة توقف تأثير عدم الاستقرار الإقليمي على السياحة والملاحة في قناة السويس. وفي هذا الإطار، تبدو المخاطر المحيطة بهذه التوقعات كبيرة. وتشمل هذه المخاطر، من بين أمور أخرى، فقدان ثقة المستثمرين بشكل أكبر والذي قد ينجم عنه مزيد من الانخفاض في قيمة العملة ونقص أكبر في العملة الأجنبية مما يؤدي بالتالي إلى مزيد من التدهور في ظروف التمويل. وقد يؤدى استمرار التوترات الجغرافية السياسية في المنطقة إلى تأثر عائدات السياحة وقناة السويس سلبياً بشكل اكبر.

الجدول 1. الاقتصاد يتعافى تدريجياً

معدلات النمو السنوي ما يتم ذكر غير ذلك	السنة المالية 23/22	السنة المالية 24/23	السنة المالية 25/24	السنة المالية 26/25
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	3.2	4.4	5.1
الاستهلاك الخاص	3.8	3.0	4.2	4.7
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	24.1 -	1.4 -	1.5	3.2
الصادرات	31.4	5.4	6.5	7.1
الواردات	1.1	2.9	4.1	4.5
الرقم القياسي للمستهلكين	25.1	32.0	15.9	7.5
الرقم القياسي للتضخم الأساسي	29.3	30.7	16.8	7.9
الميزان الكلى (% من الناتج المحلي الإجمالي)	6.0 -	7.8 -	7.0 -	6.5 -
دين الحكومة المركزية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	95.7	92.0	86.9	80.7
الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	1.2 -	0.8 -	0.8 -	0.7 -

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية من يوليو إلى يونيو من العام التالي.
المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نوفمبر 2023، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة المالية، البنك المركزي المصري.

تواجه الحكومة احتياجات تمويلية كبيرة في الاجل القصير. كان التمويل الدولي لمصر محدوداً منذ أوائل عام 2022 رغم سعي الحكومة إلى تنويع محفظة الدين العام وأداوته. وتعتبرّ استعادة ثقة المستثمرين بالمالية العامة هو أمر بالغ الأهمية لتقليص تكاليف خدمة الدين وقد ارتفعت عائدات السندات الحكومية لأجل 10 سنوات إلى ما يقرب من 27% في بداية فبراير 2024. وسوف تساهم استعادة ثقة المستثمرين في تسهيل الإصلاح المالي والمساعدة في تحقيق هدف استراتيجية الدين في أجل المتوسط ويتمثل في خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 80%. وعلى الرغم من أن موازنة السنة المالية 2024/2023 تستهدف رفع نسبة الفائض الأولي إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن العجز الإجمالي في الموازنة سيظل كبيراً بسبب ارتفاع مدفوعات الفوائد.

الالتزام بتصحيح أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط أمر ضروري، وكذلك تحسين إدارة المالية العامة. يجب أن يستمر الدعم المالي الموجَّه للفئات الأشد احتياجاً، ولكن على الجانب الآخر يجب تقليص دعم الطاقة غير الموجَّه بالتدريج، وهذا من شأنه أن يساعد على خفض الانبعاثات الكربونية. شهد الاستثمار العام توسعاً كبيراً منذ أوائل العقد الماضي. وقررت الحكومة مؤخراً الحد من المشاريع الجديدة بموجب قرار رئيس الوزراء. ويجب أن يتم تعزيز هذه الجهود من خلال إجراء مراجعة دقيقة لكفاءة مشاريع الاستثمار العام. ولن يقتصر دور تخفيضات الإنفاق هذه على المساعدة في تقليص الدين العام، بل ستُوجِد أيضاً الحيّز المالي

لتمويل البنود ذات الأولوية، ومن بينها الصحة والتعليم. وفي حين تسعى الحكومة إلى تنفيذ استراتيجية الإيرادات متوسطة المدى لتعزيز تحصيل الضرائب، فإنه يتعيّن عليها إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية المتعددة وإلغاء الإعفاءات غير المجدية. وفي هذا الصدد، فقد تم إلغاء جميع المعاملات الضريبية التفضيلية الممنوحة للشركات المملوكة للدولة بموجب قانون عام 2023 والذي يتطلب التنفيذ الفعال. وعلى الرغم من بعض المبادرات التي أطلقت في الآونة الأخيرة، تبدو الشفافية محدودة فيما يتعلق بالموازنة كما أنّ الالتزامات الطارئة الكبيرة والتحويلات من الموازنة إلى الشركات المملوكة للدولة يمكن أن تعرّض استدامة المالية العامة للخطر. ولذا، يجب أن توضع هذه الالتزامات والتحويلات تحت فحص دقيق وأن يتم الحد منها.

يجب أن تستمر السياسة النقدية في مكافحة ارتفاع معدلات التضخم، وتقليصها للوصول إلى المدى المستهدف من البنك المركزي المصري وهو 7 ±2%. ويجب تخفيف السيطرة على سعر الصرف تدريجياً، مع تجنب التقلبات المفاجئة.

الإسراع بالتحول الأخضر في مصر

تتعرّض مصر بدرجة كبيرة للآثار الناجمة عن تغير المناخ وتواجه صعوبات كبيرة من حيث تلوث الهواء. وإنّ مساهماتها المحددة وطنياً والمحدَّثة تتضمّن الأهداف المتمثلة في خفض الانبعاثات الكربونية الناجمة عن قطاعات محددة بحلول عام 2030، بشرط الحصول على تمويل إضافي لها وكذلك اتخاذ بعض تدابير التكيف. ولكن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود في هذا السياق.

يجب أن يكون هناك دور أساسي للدعم الذي يقدّمه الشركاء من القطاع الخاص وشركاء التنمية للمساهمة في تعزيز النمو الأخضر. ويجب مواصلة بذل الجهود الحالية الرامية إلى توسيع نطاق الاستثمار الأخضر. شكّلت مصادر الطاقة المتجددة ما يقل قليلاً عن 6% من إجمالي إمدادات الطاقة في عام 2021 (الشكل 2). ومن أجل تحقيق هدف الخطة الوطنية للطاقة المتمثل في رفع نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة إلى 42% بحلول عام 2030، فإنه يلزم بذل جهد كبير يتضمن حشد التمويل من خلال استخدام السندات الخضراء والقروض الميسّرة، فضلاً عن جذب الاستثمارات الخاصة من خلال اتفاقيات طويلة الأجل لشراء الطاقة. وقد بدأت الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية لنقل الطاقة وتوصيلات شبكة الكهرباء. وهناك حاجة إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص، لا سيما في مشروعات الهيدروجين الأخضر والمشروعات الصناعية ذات الانبعاثات المنخفضة، وكذلك المشاركة في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، مثل تحسين إدارة موارد المياه الشحيحة.

الشكل *2*. هناك مجال للتوسع في إنتاج الطاقة المتجددة

الطاقة المتجددة كنسبة من إجمالي إمدادات الطاقة

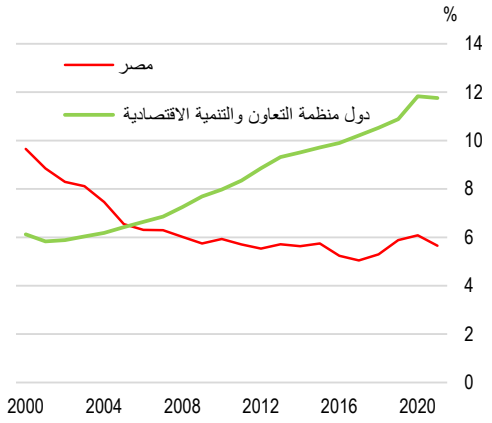

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قاعدة بيانات أرصدة الطاقة العالمية.

إفساح المجال أمام نشاط القطاع الخاص

تتمتع مصر بمجال واسع لزيادة استثمارات القطاع الخاص وزيادة إنتاجيته. ويجب تكثيف الجهود التي بذلت للإصلاح في الآونة الأخيرة. وإنّ تعزيز درجة المنافسة والحد من تشوهات السوق هما أمرَين ضروريَّين لتنشيط النمو في الإنتاجية.

يجب التخفيف من الحواجز التنظيمية التي تحول دون دخول الشركات وتوسّعها، كما يجب تذليل الحواجز امام دخول شركات من الخارج (الشكل 3). ويجب مواصلة بذل الجهود الحالية لإصلاح نظام الحصول على التراخيص، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتقليل الأوقات المستغرقة في الحصول على الموافقات ويجب منح "الرخصة الذهبية" الشاملة لكل المستثمرين، من أجل تقليل وتبسيط الإجراءات أمام جميع الأنشطة التجارية. وإنّ رقمنة الفواتير والإقرارات الضريبية سيساهم في تخفيف الأعباء الإدارية الكبيرة والتي تمثل عاملاً يساهم في خلق الأنشطة في القطاع غير الرسمي وتهيئة ظروف ملائمة للفساد. وعلى الرغم من أن الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر هو أمر جوهري لتعزيز المنافسة، فلا تزال الحواجز التجارية مرتفعة، وهو ما يحول دون حصول مصر على مزايا التجارة العالمية كاملةً. لذا، يجب تقليل الضرائب الجمركية وتيسيرها وتبسيطها، مع التخلص في الوقت ذاته من الحواجز غير الجمركية التي لا داعي لها.

الشكل *3*. انخفاض مستوى الضغوط التنافسية
مقياس مدرج من 0 (الأقل عبئاً) إلى 100 (الأكثر عبئاً)

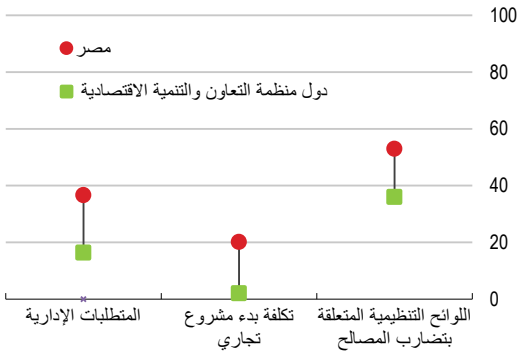

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية 4.0.

ارتفعت توقعات الفساد مما قد يتسبب في تقويض النشاط التجاري، على الرغم من التدابير المتخذة في الآونة الأخيرة لتحسين ممارسات المشتريات العامة. وسيساعد التطبيق الكامل لقانون المشتريات العامة لعام 2018، بما في ذلك إلغاء الإعفاءات الممنوحة للشركات المملوكة للدولة بشأن المشتريات، في الحد من فرص الفساد وبناء الثقة للمساعدة في جذب المزيد من الاستثمارات.

التواجد الكبير للشركات المملوكة للدولة أدّى إلى إعاقة نشاط القطاع الخاص واستثماراته. وقد أدّى ذلك إلى انخفاض في ديناميكية الأعمال إذ انعكس في تراجع إنشاء الشركات وضعف في كفاءة تخصيص الموارد. وشهد برنامج "سياسة ملكية الدولة" تقدماً بطيئاً منذ الإعلان عنه في ديسمبر 2022، وهو يستهدف تقليص الملكية الحكومية الإجمالية في معظم قطاعات الأعمال وإعادة تحديد دورها في الاقتصاد. وهناك حاجة إلى المزيد من الوضوح بشأن تنفيذ هذه السياسة، من خلال جدول زمني محدد بشكل جيد وقدر أكبر من الشفافية في اختيار الشركات التي ستُطرح للبيع وتسلسل المبيعات والدور المستقبلي للدولة. وبما أن الدولة ستظل طرفاً فاعلاً بشكل كبير في الاقتصاد، فلا بد من الالتزام بمبادئ الحياد التنافسي وتطبيقها بالكامل.

في الوقت الذي يشكل فيه الانتشار الرقمي ضرورة لتعزيز الإنتاجية، فإن توسيع نطاق الوصول إلى التمويل من شأنه دعم إنشاء الشركات وتوسعها. ويجب دعم ذلك من خلال تحرير سوق الخدمات الرقمية، من بين أمور أخرى.

إنشاء فرص عمل جديدة بنوعية أفضل

من المتوقع أن ينمو عدد السكان في سن العمل سريعاً وأن يرتفع مستوى التحصيل التعليمي بشكل أكبر، مما يوفر فرص نمو كبيرة. ورغم ذلك، فإن معدل العمالة منخفض حالياً لا سيّما بين الشباب والنساء، كما أن نسبة الوظائف في القطاع غير الرسمي مرتفعة. وشهد معدل الفقر ارتفاعاً كبيراً مع وجود العديد من العمال الفقراء.

يجب العمل على زيادة فرص العمل، مع الحد من الوظائف في القطاع غير الرسمي. ولا تزال تكاليف الاشتراك في التأمين الاجتماعي مرتفعة (الشكل *4*) وهي تشكّل محرّكاً رئيسياً للوظائف في القطاع غير الرسمي، مما يحرم العاملين من المستحقات. ويجب على الحكومة دراسة آثار إصلاحات عام 2019 في نظام التأمين الاجتماعي والنظر في تقليص التكلفة على قطاع الأعمال بشكل أكبر، بما في ذلك تكاليف الامتثال. ومع توسيع نطاق المزايا الاجتماعية الموجَّهة، يجب تشجيع المستفيدين الجاهزين للعمل على التوجه نحو العمل مدفوع الأجر، من خلال تعزيز المساعدة في البحث عن فرص عمل. وإنّ توسيع مرافق رعاية الأطفال وتعزيز ترتيبات العمل المرنة من شأنها أن تساهم في زيادة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة.

الشكل *4*. ارتفاع تكلفة الاشتراك في التامين الاجتماعي
تكلفة الاشتراك في التامين الاجتماعي

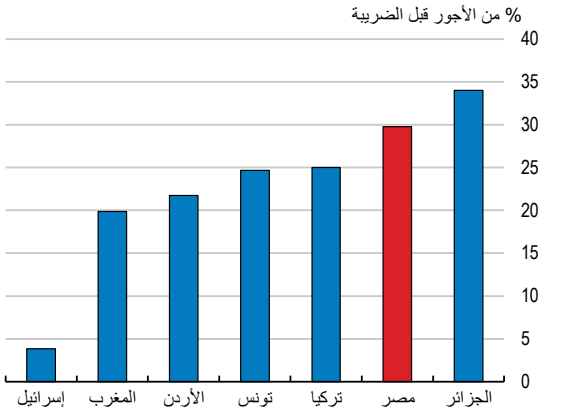

ملحوظة: بيانات مصر لعام 2022، بيانات البلدان الأخرى لعام 2019 او بعده.
المصدر: الجمعية الدولية للتامين الاجتماعي.

يمثل التعليم والمهارات ركيزتين محوريتين لضمان فرص عمل أفضل للأفراد، وتعزيز الإنتاجية، وتسهيل انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل. ويتطلب النظام التعليمي الجديد (EDU 2.0)، وهو خطة إصلاح جارية تستهدف تحويل التركيز من التعلم القائم على التلقين إلى تطوير المهارات الأساسية، تخصيصاً استراتيجياً طويل الأمد للموارد وهياكل الدعم لتحقيق أهداف سياسته. ومن المفترض أن يساعد نظام اعتماد المؤهلات الجديد على توفير المهارات المطلوبة في سوق العمل. ولضمان مطابقة أفضل بين مهارات الشخص والوظيفة الشاغرة يجب تطوير عملية تحديد احتياجات سوق العمل من خلال تحسين نظام المعلومات الخاص بسوق العمل.

النتائج الرئيسية	التوصيات الرئيسية
تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي	
بلغ التضخم مستويات غير مسبوقة في 2023. وكانت أسعار الغذاء العالمية المحرك الأوّل لهذا التضخم، ولكنّه سرعان ما امتدّ على نطاق واسع. وقد تم رفع سعر الفائدة الرسمي بمقدار 1300 نقطة أساس منذ أوائل عام 2022. تتضمن موازنة السنة المالية 2024/2023 فائضاً أولياً بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.	الإبقاء على سياسة نقدية انكماشية حتى يقترب التضخم من المستوى المستهدف ورفع سعر الفائدة حسب الحاجة. تحقيق هدف الفائض الأولي وتجنب زيادة الضغوط التضخمية.
تم تخفيض سعر الصرف الرسمي على مراحل خلال عام 2022، لكنه بقي على ما هو عليه تقريباً منذ ذلك الحين. واستمرت أزمة النقص في العملة الأجنبية، مما أدى إلى تأخر في مدفوعات الواردات.	تخفيف السيطرة على سعر الصرف تدريجياً، مع تجنب التقلبات المفاجئة.
شهد دعم الطاقة انخفاضاً كبيراً على مدار العقد الماضي، لكنه شهد زيادةً مرة أخرى بعد ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. ولا يزال دعم المواد الغذائية يصل إلى الغالبية العظمى من المواطنين.	الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة لتنعكس تحركات أسعار الطاقة العالمية في أسعار الوقود المحلية بشكل كامل. توجيه دعم المواد الغذائية بشكل ادق إلى الفئات الأشد احتياجاً.
شهدت الاستثمارات العامة توسعاً كبيراً على مدار العقد الماضي، مما أثار الشكوك بشأن جودة بعض المشاريع. تم إجراء تقييم لإدارة الاستثمارات العامة مع صندوق النقد الدولي في عام 2022. في فبراير 2024 صدر قرار رئيس وزراء لخفض الاستثمار العام في موازنة عام 2024/2023.	التأكد من تنفيذ قرار رئيس وزراء بتأجيل بعض مشاريع الاستثمارات العامة كما هو مخطط على المدى القصير. إجراء مراجعات لكفاءة الإنفاق على الاستثمارات العامة وترشيد مشاريع البنية التحتية وفقاً لذلك.
يتطلب التحول الأخضر اتخاذ إجراءات سريعة ومشتركة	
إنّ معالجة تغير المناخ تتطلب استثمارات كبيرة من حيث التكيّف والتخفيف، بما في ذلك البنية التحتية الجديدة والتكنولوجيات النظيفة، لتحقيق النمو المستدام.	مواصلة الجهود المبذولة في تخفيف آثار تغير المناخ، لا سيما في قطاعات النفط والغاز والنقل، حيث يمكن تحقيق الأهداف بسهولة أكبر. تعزيز القدرات اللازمة لرصد انبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ بها. مواصلة الجهود المبذولة للاستفادة من التمويل الخاص من خلال السندات الخضراء والقروض الميسّرة، وتخصيص المشاريع الخضراء للمستثمرين بوضوح. تعزيز تدابير التكيف، مثل إدارة المياه والري، والتحصينات البحرية الطبيعية.
تحسين مناخ الأعمال التجارية لتنشيط نمو القطاع الخاص	
تتسبب الحواجز التنظيمية الكبيرة في التضييق على بدء الأعمال التجارية ومزاولتها، بالإضافة إلى ارتفاع أعباء الترخيص المفروضة على الشركات.	تبسيط الإجراءات للتراخيص الجديدة والتشغيلية. إعمال مبدأ "الصمت يعني الموافقة" في تسجيل الأعمال التجارية.
ارتفاع التوقعات المتعلقة بالفساد، مما يؤثر بالسلب على ثقة المستثمرين. كما أن قانون المشتريات العامة لعام 2018 لا ينطبق على الشركات المملوكة للدولة، ويسمح بمنح إسنادات مباشرة للشركات غير المدنية.	تطبيق قانون المشتريات العامة لعام 2018 بشكل كامل والحد بشكل صارم من الإعفاءات الممنوحة للشركات المملوكة للدولة والإسنادات المباشرة للشركات غير المدنية.
مصر ليست مندمجة بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى الحواجز الجمركية والتنظيمية الكبيرة أمام الواردات.	تخفيض الضرائب الجمركية وتبسطيها وتخفيفها. إلغاء المتطلبات الروتينية للحصول على تصاريح ما قبل التصدير للمنتجات المصدرة إلى مصر التي تستوفي المعايير المحلية.
لا توجد جهة واحدة مكلّفة بشكل واضح بتخطيط سياسة الاستثمار وتصميمها.	دمج صنع سياسة الاستثمار في جهة واحدة يكون لها صلاحيات تصميم سياسة الاستثمار وتنفيذها، وتزويد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالموارد الكافية للعمل بفاعلية بصفتها الوكالة المسؤولة عن الترويج للاستثمار في مصر.
لا يزال نظام ضرائب الشركات مليئاً بالإعفاءات. وإنّ النصوص القانونية المتداخلة تزيد من احتمال أن تخفق الحوافز في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.	دمج الحوافز الضريبية في قانون واحد تابع لوزارة المالية. يجب مراجعة الحوافز الضريبية بانتظام للتحقق من استمرارية توافقها مع الأهداف.
يتسم حضور الدولة بأنه كبير، حيث تعمل الشركات المملوكة للدولة في معظم قطاعات الاقتصاد. والنطاق الكامل للشركات المملوكة للدولة غير معروف، ومسؤولية هذه الشركات موزَّعة على العديد من الوزارات، مع الافتقار إلى الشفافية المالية.	التنفيذ الكامل لبرنامج الخصخصة بجدول زمني واضح. نشر قائمة بجميع الشركات المملوكة للدولة والهيئات المسؤولة عنها بشكل منتظم، وزيادة درجة الشفافية المالية.
تتطلب عملية الخصخصة مزيداً من الوضوح فيما يتعلق بأهداف بيع الشركات المملوكة للدولة واختيار اسلوب الخصخصة ودور الدولة.	زيادة درجة الشفافية في اختيار الشركات التي ستُطرح للبيع وتسلسل المبيعات وتقييم الأصول والدور المستقبلي للدولة.
من المرجح أن تظل الدولة طرفاً فاعلاً بنسبة كبيرة في الاقتصاد.	الالتزام التام بمبادئ الحياد التنافسي وتطبيقها بالكامل على مستوى جميع جهات الدولة ومعاملاتها.
تعزيز توفر فرص عمل ذات نوعية أفضل لتحقيق النمو الشامل	
لا تزال تكلفة اشتراكات التامين الاجتماعي مرتفعة حتى بعد إصلاحات عام 2019، مما يدفع الشركات في كثير من الأحيان إلى عدم تسجيل موظفيها أو الإبلاغ عن أرباح العمل بأرقام أقل من أرقام الأرباح الفعلية.	تقييم آثار إصلاحات نظام التامين لعام 2019. النظر في تخفيض تكلفة اشتراكات التامين الاجتماعي للعاملين ذوي الأجور المنخفضة.
تُسهم برامج التحويلات النقدية الموجّهة للفئات الأكثر احتياجا، وتحديداً برنامج *تكافل وكرامة*، في الحد من نسبة الفقر. ومع ذلك، يجب تسهيل الانتقال إلى العمل مدفوع الأجر.	تسجيل المستفيدين الجاهزين للعمل لدى مكاتب العمل بُغية دعمهم في إيجاد الوظيفة المناسبة.
تترك النساء العمل مدفوع الأجر في كثير من الأحيان بسبب المسؤوليات المنزلية، بدلاً من أخذ إجازات الأمومة ورعاية الطفل والعودة إلى العمل.	الإسراع في إنشاء دور الحضانة وتعزيز ترتيبات العمل المرنة لتمكين المرأة من الموازنة بين مسؤوليات العمل والأسرة. ومواصلة إصلاح اللائحة التنظيمية المتعلقة بالسلامة في مكان العمل.
واجه نظام التعليم انتقادات نظراً لكونه قائماً على التكرار والحفظ والتلقين.	توفير الموارد اللازمة للمدارس والحوافز المالية للمعلمين من أجل تنفيذ إصلاح النظام التعليمي الجديد (EDU 2.0)، مع مراعاة رصد التقدم المحرز وتقييمه.